وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنوان

أثر القراءات القرآنية في توجيه الخلاف النحوي من خلال كتاب الجنى الداني شرح حروف المعاني للمرادي

مذكرة تخرج من متطلبات لنيل شهادة الماستر في تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالب: عبد الفتاح دباز

إشراف الدكتور: محمد الصالح بوعافية

نوقشت يوم : 19/ 10/ 1440هـ،الموافق ل:2019/06/22 .

من طرف أعضاء اللجنة:

- د.بوعافية محمد الصالح .....مشرفا
- د. إبراهيم طبشي .....رئيسا
- د.أبو بكر حسيني.....مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

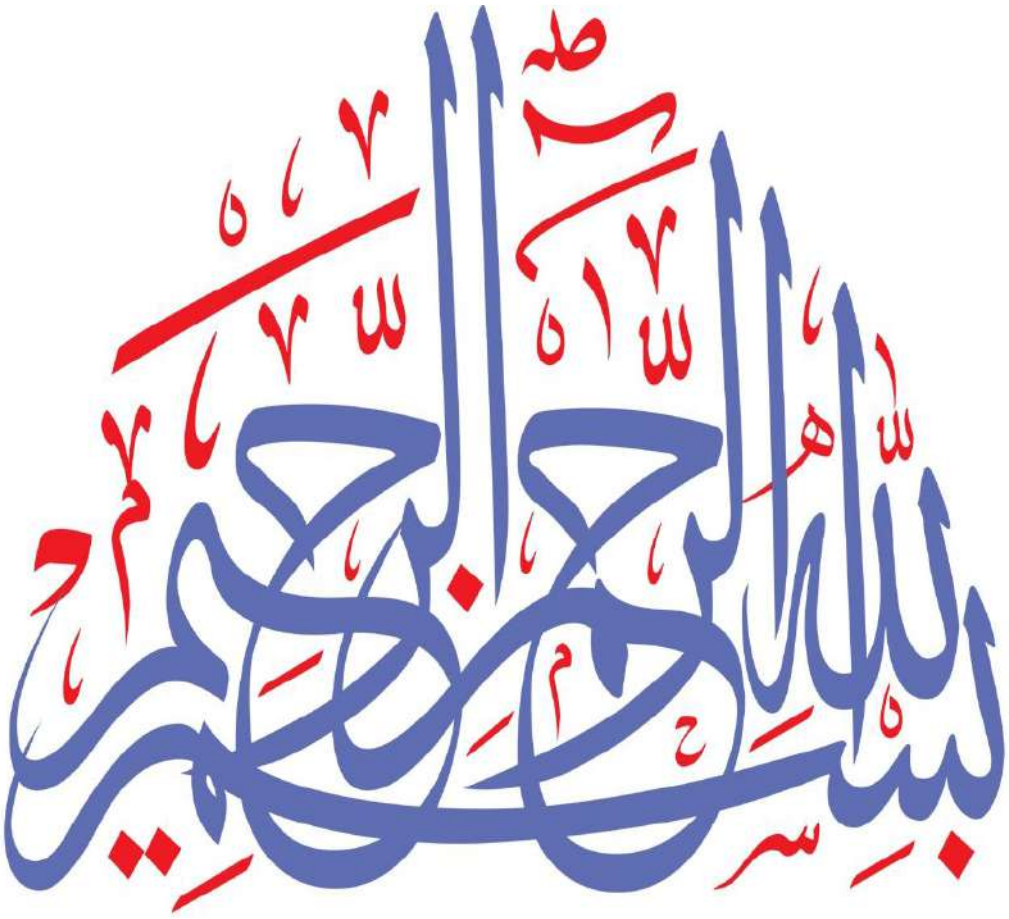
بسم الله الرحمن الرحيم

شُكْر وَعِرْفَان

بَعْدَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ لِلَّهِ – جَلَّ فِي عُلَاه - واستناداً لِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ : أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

«لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَايَشْكُرُ النَّاسَ » فَإِنِّي أَتَقَدَّم بِالشُّكْر ،

لِلْمُشْرِفِ عَلَى هَذِهِ المذكرة الدكتورمُحَمَّد الصَّالِح بوعافية ، وَإِلَى كُلّ مَن عَلَّمْنِي مِنْ الْأَسَاتِذَة الْأَفَاضِل وَمَن

سَاعَدَنِي مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ فِي إِنْجَازِهَذِه المذكرة

الْإِهْدَاء

أُهْدِيَ هَذَا الْعَمَلِ إِلَى أُمِّي الَّتِي لَا زَالَت تدفعني إِلَى الْفَضَائِل مُنْذ الصِّغَر ، وتَغمُرني بابتساماتها فِي كُلِّ أَمْرٍ كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ ، وإلى أبي –رحمه الله- وَإِلَى زَوْجَتِي و وَلَدِيَ هَالَة وَجَابِر ، وَإِلَى كُلِّ مِنْ لَهُ فَضْلُ عَلِيّ مِنْ الْأَهْلِ وَالْأَصْحَاب ، سَائِلًا الْمَوْلَى – سبحانه -الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ ، فَمِنْه التَّوْفِيق إِرْشَادًا وَعَمَلًا ، اللَّهُمّ آمِين ▪

مُقَدَّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الْهَادِي لِلثَّقَلَيْن إِلَى صِرَاطِ اللَّهِ الْمُسْتَقِيم ، الْمُؤَيَّد بِالْقُرْآن الْكَرِيم الْمُعْجِزَة الْخَالِدَة إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، الْمُنْبَثِقَة عَنْه الْعُلُوم بِاخْتِلَاف أَسْمَائِهَا ، وَمِنْهَا عُلُومَ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي بِهِ ارتقت وبقيَت ، فَهِيَ مِنْ الْعُلُومِ الَّتِي لَا تَنْفَكُّ مِنْهُ تَأْخُذ بَعْض خَصَائِصِهِ فَلَا تَحْتَرِق بِطُولِ الزَّمَنِ لِتَعَلُّقِهَا بِهِ ، وَأَخَصُّ مِنْهَا فِي ذَلِك علمُ الْقِرَاءَاتِ ، أَنْزَلَهُ اللَّهُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ، رَفَعَ بِهِ الْعَرَبُ وَخَصَّهُم بِهَذَا الْفَضْلِ فَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف : 44] ، نَزَل بِسَبْعَة أَحْرُف تَيسرًا لِلْعَرَب فَلَا يَقَعُونَ فِي حَرَجٍ النُّطْق وَالْأَدَاء ؛ تعبداً وفهماً لِمَعَانِيه ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَعْيَا طَالَبَه النَهم فِيه ، أَنْ يُدْرِكَ بَعْضُهُ هَذَا لَوْ أَعْطَاهُ كلَه ، إِذْ لَا يُحِيطُ بِاللُّغَةِ إلاَ نَبِيّ ، كَمَا يَقُولُ الشافعي–رحمه الله– .

لَقَد حَاوَل الْعُلَمَاء تَيْسِيرَ الْأَمْرِ لِطَالِب الْقُرْآن ، بِسَدّ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ ، وَمِنْهَا التَّوْجِيه لِمَا يَحْصُلُ مِنْ إِشْكَالَاتٍ ، بَيْنَمَا يُقَرِّرُهُ النُّحَاةِ مِنْ قَوَاعِدِ كُلِّيَّةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْقِيَاسِ مِمَّا اطَرد مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، الخَاضِع لِلِاجْتِهَاد وَالْقُرْآن الْكَرِيم الْمَبْنِيِّ عَلَى السَماع والمشافهة يحصلُ تضادُ أَو تناقضُ فِي الظَاهر ، لَا ينهضُ لِحِلِّه إلاَ الْمُحَقِّقُون فِي عِلْمَيْ اللُغة وَالْقِرَاءَات .

وَلِهَذَا جَاءَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ لِبَيَان مَوْقِفٌ النُّحَاةِ مِنْ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّة ، لِتَحْقِيقِ مَعْنَى جَدِيد يَثْبُت قَضِيَّة الْمُصْطَلَح فِي التَّلْحِين للقراءات وَمَا تَحْتَاجُه مِن تَمْحِيص ، فَهَل مَقْصُودٌ النُّحَاة بِقَوْلِهِمْ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِيهَا لَحْنٌ سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ

الْقِرَاءَاتِ الْعُشْرُ أَوْ الشَّاذَّة بِالْمَعْنَى الْمُتَبَادَر بِضَعْفِهَا أَوْ هُوَ مُصْطَلَحُ يَثْبُت فرقاً بَيْن النَحو الْقَائِمِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالثَّابِت بِالسَّمَاع الْمُخَالِفِ لَهُ فِي ذَلِك. ؟.

وَالَّذِي دَفَعَنِي إِلَى هَذِهِ الدِّرَاسَةَ ، فصلٌ عُقْدَة عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ عَلِيٍّ ، أَبُو الْحَسَنِ نُورُ الدِّينِ جَامِع الْعُلُوم الأَصْفهاني الباقولي (ت : نَحْو 543 هـ)، فِي كِتَابِهِ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ الْمَنْسُوب لِلزَّجَّاج ، وَهُو الْبَابُ الْحَادِي وَالثَّمَانُون حيث بين فيه مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَظَاهِرُهُ يُخَالِفُ مَا فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ وَرُبَّمَا يُشْكِلُ عَلَى البزل الْحُذَّاق فيغفلون عَنْه ، مِمَّا يُوجِبُ إِعَادَةَ النَظر فِي إِثْبَاتِ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّة وَالْقِرَاءَات الْقُرْآنِيَّة، وَلِهَذَا كَانَ لاَبُدَّ مِنْ مُدَوَّنَة نُطْبِق عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ التَّمْثِيل لِلطَّرَف الْمُخْطِئ للقراءات .

فَوَقَع الِاخْتِيارُ عَلَى كِتَابِ الْجَنَى الدَّانِي شَرْح حُرُوفِ الْمَعَانِي ، لِأَبِي مُحَمَّدٍ بَدْرُ الدِّينِ حَسَنٌ بْنُ قَاسِمِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْن عليّ الْمُرَادِيّ الْمِصْرِيّ الْمَالِكِيّ (ت749: هـ)، فَهُو كِتَابٌ جَامِعٌ فِي بَابِهِ، مَرْجِع للباحثين فِي مَوْضُوعَاتِهِ ، مُحَقَّقٌ فِي مَسَائِلَ هـ لِكَثْرَةِ نَقَلَه لِلْخِلَاف مَع التَّرْجِيح .

وَسَبَب اخْتِيَارِيّ لِلْمَوْضُوع :

أَوَّلًا : تعلُقي وميلي الشَّخْصِيّ للدراسات الْقُرْآنِيَّة ابْتِغَاء الْأَجْر لِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عُقْبة بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رسولُ الله –عَلَيْه السلام – ونحنُ فِي الصُّفةِ فَقَال " : أَيُّكُم يُحبُّ أَن يَغْدو إِلَى بُطحانَ أَو العقيقِ ، فيأخذُ

ناقتَيْنِ كَوْمَاوين زَهْراوَيْنِ بِغَير إثْم بِاَللَّهِ وَلَا قَطْعَ رَحِمٍ ؟ " قَالُوا : كُلُّنَا يَا رسولَ اللَّه ، قَال " : أفَلا يَغدُوَ أحدُكُم كُلّ يَوْمٍإلَى المسْجد فيتعلَّمَ آيتَيْن مِنْ كِتَابِ اللَه خَيْرٌ لَهُ مِنْ ناقتَيْنِ ، وإنْ ثَلَاث فثلاثٌ ،مثلُ أعدَادهن مِن الإبل"(سنن أَبِي دَاوُد:1426) .

ثَانِيًا : أَن البَاحِث فِي الدراسات اللُّغَوِيَّة بِعَامَّة والنحوية بِخَاصَّة ، لابُدَّ لَهُ مِنْ الْمُرُورِ بِكَتْب التَّفْسِير وَالْقِرَاءَات , لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةَ لَا تَجِدُهَا إِلَّا فِي كُتُبِ الْقِرَاءَات ، كَمَا بَيْنَ ذَلِكَ عَبْدُ الْخَالِقِ عَظِيمَةٌ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ أسَالِيب الْقُرْآن ، حَيْثُ بين أن للنحويين أسَالِيب كَثِيرَةً لَمْ يحتكموا فِيهَا لأسلوب الْقُرْآن ؛ فَمَنَعُوا أسَالِيب كَثِيرَةٌ جَاء نَظِيرُهَا فِي الْقُرْآنِ , فَمِنْ ذَلِكَ " : ذَكَر سَبُّوَيْه قُبْح كلِّ الْمُضَافَةِ إِلَى النكرة مفعولا به فِي أَنَّ تَلِي الْعَوَامِل فَقَال : أكلت شَاةَ كلَّ شَاةٍ حَسَنٌ ، وَأَكَلَت كلَّ شَاةٍ ضَعِيفٌ , لِأَنَّهُم لا يعمون هَكَذَا زَعَم الخليل ؛ و جَاءَت كل الْمُضَافَةِ إِلَى نَكِرَةٌ مَفْعُولًا بِهِ فِي سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ موضعاً فِي الْقُرْآنِ ، كَمَا تَصَرَّفَتْ فِي وُجُوهِ كَثِيرَةٍ مِنْ الْإِعْرَابِ.

ثَالِثًا : يُعَدّ كِتَاب الْمُرَادِ ي الجنى الداني مِن المراجع المهمة في حروف المعاني وَأَكْبَر دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ انْتِقَادٌ الْمُحَقِّقِين لِابْنِ هِشَامٍ لِنَقْلِه مِنْ كِتَابِ الْمُرَادِيّ دُون الْإِحَالَة إِلَيْهِ كَمَ افَعَلَ فَخْرُ الدِّينِ قباوة فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَاب شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُؤَلِّف ؛ وَتَأْتِي أَهَمِّيَّة مَوْضُوعٌ بَيَان الْأَثَرُ الْمُتَرَتِّبُ عَنْ دِرَاسَة معينة كَثِير كَثْرَة تَجْعَلُهَا ظَاهِرُ ةً في التأليف ، لِمَا فِيهَا مِنْ اسْتِفْرَاغ الْجَهْدِ فِي الْجَانِبِ التطبيقي لِلْحُكْم الشَّامِل اسْتِقْرَاء تَامًّا عَلَى عَيْنِهِ مُحَدَّدَة فِي مَوْضُوعٍ مَّا .

وَمِنْ هَذِهِ الدراسات عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ :

-أثر القراءات القرآنية في الدّرس النّحوي ، للدكتور مَزِيد إِسْمَاعِيل نُعَيْم وروفائيل أُنَيْس مَرْجَان ، بَحْثٌ فِي مَجَلَّة جَامِعَةٌ تِشْرِين للدراسات و البُحُوثِ العِلْمِيَّةِ _ سِلْسِلَة الآدابِ والعُلومِ الإِنْسانِيَّةِ الْمُجَلَّد (28) الْعَدَد – 2006 .

أَثَر الْقِرَاءَات الْقُرْآنِيَّة فِي تَطَوُّرِ الدَّرْسالنَحوي ؛ تَأْلِيف : عَفِيف دِمَشْقِيَّة ، نَشَر :مَعْهَد الإنماء الْعَرَبِيّ ، سُنَّةٌ النَّشْر 1389: هـ/ 1978م ، بَلَد النَّشْر : لِيبِيا .

-الْفِكْر النَّحْوِيِّ فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّة حَتَّى الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجَرِيّ ، مُحَمَّد عُمَيْر ، رِسَالَة دُكْتُوراة ، أَشْرَاف : عبد الْحَكِيم وَالِي دَادَه ، جَامِعَةٌ بلقايد تِلِمْسَان ، السُّنَّة الجَامِعِيَّة 2015/2016: ،

وَجَاءَت خَطِّه الْبَحْث : مُكَوَّنَة مِنْ مُقَدَّمِ ة وفصلين وَخَاتَمُه .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : الْمُرَادِيّ وَكِتَابَة الْجَنَى الدَّانِيّ ، و يَشْمَل ثَلَاثَة مَبَاحِث :

– الْأَوَّل : التَّعْرِيف بِصَاحِب الْكِتَابِ وَالْكِتَابُ وأهمية دِرَاسَة حُرُوفِ الْمَعَانِي فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيّ .

– الثَّانِي : الْقِرَاءَات الْقُرْآنِيَّة وَعَلَاقَتُهَا بِاللُّغَة .

– الثَّالِث : مَوْقِفٌ النُّحَاةِ مِنْ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّة .

الْفَصْلُ الثَّانِي : ويحوي الْجَانِب التطبيقي، لِتَعَامُل الْمُرَادِيّ مَعَ الْقِرَاءَاتِ استشهاداً .

وَلَمْ أَجِدْ صعوبات فِي الْمَادَّةِ المدروسة ، لوفرة الْمَصَادِر وَالْمَرَاجِع فِي الدراسات الْقُرْآنِيَّة واللغوية وَمِنْهَا :

- جَامِعِ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ بْنُ يَزِيدَ بْنُ كَثِيرِ بْنِ غَالِبِ الْأَمْلِيّ ، لأَبِيُ جَعْفَرٍ الطَّبَرِيّ (المتوفى310: هـ)

- دِراسات لأسلوب الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِمُحَمَّد عَبْدِ الْخَالِقِ عظيمة (ت 1404 هـ)

- الْمُحَرَّر الْوَجِيزِ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ بْنِ غَالِبِبْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَمَّامٍ بْنِ عَطِيَّةَ الْأَنْدَلُسِيّ الْمُحَارِبِيّ (ت542 : هـ).

إِلَّا أَنْ التَّوْفِيق بَيْنَ كَلَامِ النُّحَاةِ وَإِسْقَاطِه عَلَى الْمَعْنَى الْمَطْلُوبُ ، كلَف جُهْدًا فِي التَّسَلْسُل للفكرة ، وَذَلِك بِطَلَب الْعِبَارَة الْمُخْتَصَرَة الْمُفِيدَة الْحَاوِيَة لِقَاعِدَة أَوْكُلِّيَّةً فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْو ، وَهَذَا مَا مَيَّز هَذِهِ الدِّرَاسَةَ عَنْ غَيْرِهَا وَذَلِكَ بِاسْتِعْمَال مصطلحات الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، السَّمَاع وَالْقِيَاس ،و الْمُطَّرِد وَالشَّاذّ . . .

وَاتَّبَعْت فِي الْبَحْثِ الْمَنْهَج الْوَصْفِيّ يَتَخَلَّلُه بَعْض التَّحْلِيل .

وَفِي الْأَخِيرِ أَتَقَدَّم بِالشُّكْر الْجَزِيل لِلْمُشْرِف الدكتور : مُحَمَّد الصَّالِح بوعافية ، واللجنة الْمُرَاجَعَة لِهَذِه المذكرة ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ فِي الْقَوْل وَالْعَمَلِ .

الرموز المستعملة في البحث والتهميش

تحقيق: (تح).

الجزء: (ج).

شرح: (ش).

الصفحة: (ص).

الطبعة: (ط).

عدد الأجزاء: (عج).

المتوفى: (ت).

مراجعة: (م)

الناشر: (ن).

الفصل الأول

المرادي وكتابه الجنى الداني

المبحث الأول: وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول:

التعريف بمؤلف الكتاب: هو بدر الدّين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد النحوي اللغوي الفقيه المالكي البارع المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه واسمها زهراء. وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة. فكانت شهرته تابعة لها.

ذكر ذلك العفيف المطري في «ذيل طبقات القراء» . قال: وأخذ النحو والعربية عن أبي عبد الله الطنجي، والسرّاج الدّمنهوري، وأبي زكريا الغماري، وأبي حيّان، والفقه عن الشرف المقيلي المالكي، والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان، وأتقن العربية والقراءات على المجد إسماعيل التستري.

وصنف وتفنن، وأجاد. وله شرح «التسهيل» وشرح «المفصّل» وشرح «الألفية» و «الجنى الدّاني في حروف المعاني» وغير ذلك، وكان تقيا صالحا مات يوم عيد الفطر." [1] سنة (749هـ) ومن مؤلفاته، يقول السيوطي: وَشرح الِاسْتِعَاذَة والبسملة؛ كراس ملكته

[1] عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط،خح: عبد القادر الأرناؤوط، ن: دار ابن كثير، دمشق – بيروت،ط: الأولى، 1406 هـ – 1986 م،عج: 11ق،ج8،ص294.،295.

بِخَطِّهِ."[1] وله" تفسير القرآن في عشر مجلدات"[2] أتى فيه بالفوائد الكثيرة، و «إعراب القرآن» وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في مصنف، وذكر فيه احتمالات، قال ابن الجزري: أكثرها لا يصح."[3]

المطلب الثاني :

التعريف بالكتاب: وهو من أشهر ما ألف في هذا الفن. ألفه المرادي جواباً لسؤال بعض إخوانه. وبناه على مقدمة وخمسة أبواب.

تكلم في المقدمة على حد الحرف ومعانيه وأقسامه وعمله. وجعل الباب الأول، في الحروف الأحادية العاملة، نحو (لام القسم وهمزة الاستفهام) وهي (14) حرفاً. والباب الثاني: في الحروف الثنائية، وهي (33) أداةً، مثل: (قد، كم، لن ... إلخ) . والباب الثالث: في الثلاثي، نحو (أجل، عسى، نحن، ليس ... إلخ) وهي (36) أداة. والرابع: في الرباعي، نحو (لولا، أنتم، حاشا) وهي (19) أداة. والخامس: في الخماسي، وهي ثلاثة: (لكنَّ وأنتما وأنتنَّ) قال حاجي خليفة: (وهو مأخذ (المغني) لابن هشام) ...

طبع كتاب المرادي لأول مرة في مطبعة الجوائب بالآستانة. وانقطعت أخبار هذه الطبعة قديماً، فتصدي لتحقيقه ونشره الأستاذان: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، سنة

---

[1] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ن: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا،عج: 2،ج1،ص517.

[2] عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ)؛ معجم المؤلفين،ن: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عج: 13، ج9، ص271.

[3] محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: 945هـ)؛ طبقات المفسرين للداوودي، ن: دار الكتب العلمية – بيروت،راجع النسخة وضبط،أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر،عج: 2،ج1ص143.

1973م. وقد اعتمدا أربع نسخ من مخطوطات الكتاب الكثيرة. وأجودها: نسخة الشيخ أحمد أفندي زاده، التي وقفها على المدرسة الأحمدية التي أنشأها في حلب سنة (1125هـ) "[1]

وأهم ما تميز به الكتاب :" نجد فيه نقول من المقتضب، وسر الصناعة، وكتب أبي علي، والمستوفى، والمفصل، والبديع لمحمد بن مسعود وعن ابن مالك كثيرًا وكذلك عن أبي حيان وكان يجله فيقول: قال الشيخ أبو حيان على عكس ابن هشام. وتأثَر بأبي حيان فقال عن ابن قتيبة، وأبي عبيدة: كان يضعفان في النحو، أبو عبيدة لم يكن يحسن النحو، ونجد هذا في البحر المحيط.

كان يميل إلى الإيجاز فيحيل على كتبه الأخرى، قال عن (كم): لها أحكام كثيرة مذكورة في بابها لا حاجة لذكرها هنا،... (عامل إذا): بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب،...

كان مولعًا بنظم معاني الحروف: نظم معاني الفاء، الكاف، أقسام اللام، معاني الواو، معاني (أل)، أقسام (إن)، معاني (أن)، معاني (أو) معاني (من) الفرق بين إذا الشرطية والفجائية. نقل ابن هشام الجني الداني بنصه وفصه إلى كتابه المغني دون أن يشير ولو مرة واحدة إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلفه."[2]

المطلب الثالث:

---

[1] موقع الوراق http://www.alwaraq.net ، إعداد: زهير ظاظا .zaza@alwarraq.com.

[2] محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404 هـ)؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم،تصدير: محمود محمد شاكر،ن: دار الحديث، القاهرة،ط: بدون،عج: 11ج1ص95/ص96.

أهمية دراسة حروف المعاني في الدرس اللغوي: تمثل حروف المعاني ثلث الكلام العربي، يقول ابن آجروم :"الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"، وإن كان قيد (المعنى) لم يرتضه ابن مالك، في قوله: (كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثمّ حرف الكلم) دون قيد؛ لأن حَرْفُ مَعْنَى ما " وضع ليدل على معنى، والمعنى هو ما يقصد من الشيء. [و] قُيِّد بالمعنى احترازًا عن حرف المبنى؛ لأن [الحروف] نوعان:

– حروف المباني: هي التي تتركب منها الكلمة– أجزاء الكلمة ك (زه، يه، ده– زه) يسمى حرف مبنى لأنه لا يدل على معنى وليس قسيمًا للاسم ولا للفعل.

– حروف المعاني وهي ما كان كلمة مستقلة بذاته وله معنى، لكنه ليس بذاته وإنما يفيد معنى إذا ضم إلى غيره من اسم أو فعل. والمراد هنا الذي جُعل قسيمًا للاسم والفعل هو حرف المعنى. والأصح أن يقال: هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن حروف المباني لأن الذي يصح أن يكون جزءًا للكلام هو حرف المعنى لا حرف المبنى."[1]

أهمية دراسة حروف المعاني: يظهر ذلك في عدة أوجه منها على سبيل المثال: الترجيح في حكم فقهي، لولا فهم الأداة لما ترجح أي قول، ومثالها (إذا) المختلف في كونها للشرط , كما بين ذلك ابن عطية في قوله تعالى:﴿ وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَأۡكُلُوهَآ إِسۡرَافٗا وَبِدَارًا أَن يَكۡبَرُواْۚ وَمَن كَانَ غَنِيّٗا

[1] أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي؛ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، ن: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة،ط: الأولى، 1431 هـ – 2010 م،عج: 1،ص37.

فَلۡيَسۡتَعۡفِفۡۖ وَمَن كَانَ فَقِيرٗا فَلۡيَأۡكُلۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِذَا دَفَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ فَأَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾[النساء(6)]... ومالك – رحمه الله – يرى الشرطين: البلوغ، والرشد المختبر، وحينئذ يدفع المال، وأبو حنيفة يرى أن يدفع المال بالشرط الواحد ما لم يحتفظ له سفه...

قال القاضي أبو محمد: والتمثيل عندي في دفع المال بنوازل الشرطين غير صحيح، وذلك أن البلوغ لم تسقه الآية سياق الشرط، ولكنه حالة الغالب على بني آدم أن تلتئم عقولهم فيها، فهو الوقت الذي لا يعتبر شرط الرشد إلا فيه، فقال: إذا بلغ ذلك الوقت فلينظر إلى الشرط وهو الرشد حينئذ، وفصاحة الكلام تدل على ذلك، لأن التوقيف بالبلوغ جاء «بإذا» والمشروط جاء «بإن» التي هي قاعدة حروف الشرط، وإذا ليست بحرف شرط لحصول ما بعدها، وأجاز سيبويه أن يجازى بها في الشعر، وقال: فعلوا ذلك مضطرين، وإنما جوزي بها لأنها تحتاج إلى جواب، ولأنها يليها الفعل مظهرا أو مضمرا."[1]

المبحث الثاني:

القراءات القرآنية وعلاقتها باللغة : تظهر العلاقة بين اللغة العربية والقرآن الكريم ، علاقة تشريف، أخذتها اللغة العربية من القرآن الكريم، وهي باقية ببقائه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فلقد نزل القران بالعربية، قال تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾[يوسف(2)] ، وكفى بهذا فضلا عظيما، هذا على سبيل الإجمال، وتفصيلا:

[1] أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)؛ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد ،ن: دار الكتب العلمية – بيروت ط: 1/- 1422هـ ،ج،2ص11.

هناك علاقة بين اللغة العربية والقراءات التي نزل بها القرآن الكريم ، وهو اشتراط موافقة القراءة الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ من الوجوه ؛يقول ابن الجزري:" كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ."[1]"

فلا بد أن توافق القراءة اللغة العربية، ولا يلزم أن توافق الأفشى في اللُغة؛ بل يكفي أن توافق أي وجه من أوجه اللُغة، قال ابن الجزري: "وقولنا في الضابط "ولو بوجه" نريد وجهًا من وجوه النحو؛ سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من

[1] شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833 هـ)؛ النشر في القراءات العشر،تح:علي محمد الضباع (ت 1380 هـ)،ن:المطبعة التجارية الكبرى[تصوير دار الكتاب العلمية]،عج : 2،ج1،ص9.

السلف على قبولها كإسكان "بَارِئْكُمْ"[البقرة: 54] ، وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري"[1]

ولهذا" بذل النحاة جهداً فائقاً لخدمة القرآن بمختلف قراءاته المتواترة والشاذة، فوجَّهوها بالتعليل المستند إلى الأصول المعتمدة عندهم، واستشهدوا على ذلك بالشواهد الفصيحة التي جمعوها من البوادي عبر رحلاتهم العلمية المديدة، وقد استندوا إلى هذه القراءات في تأصيل قواعدهم، وإرساء معالم الصناعة النحوية والصرفية، وضبط مفردات اللغة. ومن المعلوم أن للقراءات الصحيحة شروطاً ومعايير تجعلها مقبولة، وقد اعتمدها النحاة واللغويون ، والبلاغيون، واستنبطوا منها الأصول التي بَنَوْا عليها علومهم، وما خالف شروط القراءة الصحيحة عَدُّوه شاذاً."[2]"

هذا ما أدى إلى ظهور" علم توجيه القراءات:[و] هو علم غايته بيان وجوه القراءات القرآنية، واتفاقها مع قواعد النحو واللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقا للشرط المعروف (موافقة اللغة العربية ولو بوجه)، كما يهدف علم التوجيه إلى ردّ الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين على بعض وجوه القراءات."[3]"

---

[1] فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي؛ دراسات في علوم القرآن الكريم،ن: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف،ط: 1424/12هـ - 2003م،عج: 1،ص324.

[2] أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال؛ عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم،ن: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،عج: 1،ص47.

[3] محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور (معاصر)؛ مقدمات في علم القراءات،ن: دار عمار - عمان (الأردن)،ط:1، 1422 هـ - 2001 م،عج:1،ص201.

وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ وَبِهِ تُعْرَفُ جَلَالَةُ الْمَعَانِي وَجَزَالَتُهَا وَقَدِ اعْتَنَى الْأَئِمَّةُ بِهِ وَأَفْرَدُوا فِيهِ كُتُبًا مِنْهَا كِتَابُ الْحُجَّةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَكِتَابُ الْكَشْفِ لِمَكِّيٍّ وَكِتَابُ الْهِدَايَةِ لِلْمَهْدَوِيِّ ...؛ وَفَائِدَتُهُ كَمَا قَالَ الْكَوَاشِيُّ: أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى حَسَبِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ أَوْ مُرَجِّحًا إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ تُرَجَّحُ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى تَرْجِيحًا يَكَادُ يُسْقِطُ الْقِرَاءَةَ الْأُخْرَى وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ لِأَنَّ كِلْتَيْهِمَا مُتَوَاتِرَةٌ وَقَدْ حَكَى أَبُو عُمَرَ الزَّاهِدُ فِي كِتَابِ الْيَوَاقِيتِ عَنْ ثَعْلَبَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابُ فِي الْقُرْآنِ عَنِ السَّبْعَةِ لَمْ أُفَضِّلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى الْكَلَامِ كَلَامِ النَّاسِ فَضَّلْتُ الْأَقْوَى... "[1] .

ولهذا فإن التوجيه يحيلنا إلى ظاهرة في التأليف تتقصَى بيان أثر علم على علم ، أو قاعدة على قاعدة أو ضابط في مسألة على مطرد في قياس أو غير ذلك من المباحث ، وهذا الغرض من كتابة هذه الرسالة وهي بيان أثر القراءات في استشهاد بها دليلا أو استئناسا عند النحاة.

الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه : يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو

[1] أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)؛ البرهان في علوم القرآن،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط: الأولى، 1376 هـ - 1957 م،ن: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه،عج: 4،ج1،ص339/342.

بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها"[1]

لكن هذا لا يمكن تعميمه " لأننا نجد أن المدرسة الكوفية هي من بدأت بتخطئة القراءات ، يقول شوقي ضيف" أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء"

ولعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة، إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجون بها." [2] وقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي أن مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها من هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ "[3]

بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة:

إذا كانت اللِسانيات الحديثة :" هي:" دراسة اللغة على نحو علمي." 4 ومن أجل ذلك " تسعى اللسانيات ... بناء نظريات عامة لوصف وتفسير الوقائع اللسانية بعيدا عن كل

---

[1] مهدي المخزومي؛ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،ط:2،مكان الطبع: القاهرة – مصر،سنة الطبع: 1958 م،ص ص384.

[2] أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426هـ)؛ المدارس النحوية،ن: دار المعارف،عج: 1،ص157/158.

[3] خديجة الحديثي؛ الشاهد وأصول النحو عند سبويه، مطبوعات جامعة الكويت رقم(38)، سنة الطبع:1394هـ/1974،ص138.

[4] https://www.dorar-aliraq.net.الموضوع : تعريف علم اللسانيات.

الاعتبارات الخارجة عن نطاق اللغة البشرية. واللسانيات علم تجريبي مؤسس على الملاحظة والاختبار ويكون هدفه الأساس تكوين نظام قواعدي موجه إلى تفسير الملكة اللغوية لدى الناطقين. "[1].

فإن علم أصول النحو:" أدلة النحو التي تفرَعت منها فروعه وأصوله ، كما أن الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله ، وفائدته التعويل في إثبات الحكم الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الإطلاع على الدليل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والإرتياب" [2] والجامع بين أصول النحو وأصول الفقه والتي هي :" هي عبارة عن قواعد عامة يتوصل بها إلى استنباط الإحكام الشرعية العملية الفرعية من أدلتها التفصيلية "[3]، أي حصول امتلاك ملكة الاستنباط في استخراج الأحكام .

ومنه يظهر ما يجمع علم أصول النحو باللسانيات ، وهو وضع القواعد ، إلاَ أن اللسانيات أعم في البحث " في الخصائص الذاتية المميزة للألسنة البشرية ، وتبحث أيضا لماذا تعمل اللغة بهذه الطريقة الخاصة بها؟ و في كيفية تطورها بطريقتها الخاصة، وما هي

[1] http://elmeda.net . تعريف اللسانيات / سليمان ناصر الدرسوني.

[2] محمد خان ؛أصول النحو العربي، ن:مطبعة محمد خيضر جامعة بسكرة، ط:2012،ص15.

[3] www.uobabylon.edu.تعريف علم أصول الفقه.

نقاط التقاطع بين مختلف الألسنة البشرية ؟ ولماذا يختلف بعضها عن بعض؟ وما مصادر هذا الاختلاف؟ "[1]

وبهذا يظهر أن " مصطلح النحو، وإن كان مصطلحا قديما، فهو ما فتئ يفرض نفسه في المجالات المعرفيّة الحديثة، وإنّه لَأدلّ على ذلك الاستعمالات الراهنة المتعدّدة الشائعة اليوم والتابعة للأدبيّات اللسانيّة، مثل النحو التوليديّ التحويليّ والنحو المعجم و النحو الخاصّ و النحو الكليّ والنحو الذهني ... وهذا من شأنه أن يجعلنا نعيد النظر في النحو العربيّ (وفي التراث اللسانيّ العربيّ عموما)، لا باعتباره نحوا معياريّا تقعيديّا Grammaire normative مثلما هو قائم في أذهان الكثيرين، وإنّما باعتباره نظريّة لسانيّة . وتبعا لهذا فإن الهوّة بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة في اعتقادنا هي هوّة متوهّمة أحدثها البعد الزمنيّ من جهة وتمثُّل اللسانيّات الحديثة (أو لنقل بعض توجّهاتها) للنظريّات اللسانيّة القديمة من جهة ثانية ."[2]

---

[1] http://elmeda.net؛ تعريف اللسانيات/ سليمان ناصر الدرسوني.

2 عبد الحميد عبد الواحد؛ بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة ، مقال نشر بالعدد الرابع من مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية ، من إعداد من جامعة صفاقس. تونس، ملحق بجامعة أمّ القرى – مكّة الكرّمة، ص9.

الفصل الثاني

احتجاج المرادي بالقراءات القرآنية

من أجل التمثيل لاستشهاد المرادي بالقراءات القرآنية، اتبعنا التبويب في الجانب التطبيقي في هذا الفصل على حسب استدلال المرادي للقضية النحوية ، فكان ترتيبها كالتالي:

-1- مبحث:استشهاد المرادي بالقراءات المتواترة وأثرها في توجيه الخلاف النحوي وفيه :

(1) مطلب: استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة استئناساً لا نصاً ، لدخول الاحتمال في الاستشهاد بها :

قال المرادي في مبحث إن:" تكون حرف جواب بمعنى نعم، ذكر ذلك سيبويه ، والأخفش، وحمل المبرد على ذلك، قراءة من قرأ : ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[طه:63]، وأنكر أبو عبيدة أن تكون إن بمعنى نعم، ومن شواهدها قول الرَاد، حين قال القائل : لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال إن وراكبها، إي نعم وراكبها ."[1]

وبيان ذلك أن" حروف الإيجاب أو الجواب أو التصديق هي: نعم وبلى وأجل وجير وإي وإن"[2] وهي" لتصديق مخبر أو إعلام مستخبر أو وعد طالب" [3]" وحقُّ حروف الجواب أن يوقفَ عليها ؛ لأنَّها (نائبة عن جملة)"[1].

---

[1] الجنى الداني ص 399/398.

[2] محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ)؛ إعراب القرآن وبيانه ،ن : دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ،ط : الرابعة ، 1415 هـ،عدد المجلدات : 10،ج4ص262.

[3] محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت: 1057هـ)؛ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ،اعتنى بها: خليل مأمون شيحا ،ن: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ،ط: الرابعة، 1425 هـ – 2004 م ،عدد الأجزاء: 8ج1ص190.

ولهذا يقول : شمس الدين الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: 889هـ):" والكلام قول مفيد و... قيد الإفادة يغني عن اعتبار القصد، فكذلك يغني عن اعتبار التركيب لأنه لا يفيد الفائدة المذكورة إلا ما كان مركبا، إما من اسمين ك (هذا زيد) أو من فعل واسم ك (قَامَ زيدٌ) ،وتمثيلنا ب (هذا زيد) أحسن من التمثيل ب (زيدٌ قائمٌ) لأنه ثلاث كلمات ولا يشترط أن يكون جزءا الكلام ملفوظين. بل قد يكونان ملفوظين كما مثلنا، أو يكون أحدهما ملفوظا دون الآخر، ك (قُمْ) و (خُذْ)، وقد يكونان معا غير ملفوظين، ك (نعم) في جواب من قال: هلصرزيد قائم؟ إذ الكلام هو المقدر بعدها.وعلم بذلك ضَعف ما يقوله ابنُ طلحة [2] من أن حروف الجواب ك (نَعَم) و (لا) كلام، هذا معنى الكلام اصطلاحا."[3]

وهي –أي حروف الجواب–ألصق بباب التوكيد من التوابع لأن " التوكيد هو التابع الذي يزيل عن متبوعه الشك، واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي الظاهر، وعدم إرادة العموم والشمول، وهو ضربان: لفظي ومعنوي، أما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله، إما بعينه ولا يضر فيه بعض تغيير؛ نحو :﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدًا﴾[الطارق:17]، أو

---

[1] حروف المعاني المركَّبة وأثر التركيب فيها ، د. فائزة بنت عمر المؤيَّد.

[2] وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي، أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إماما في العربية، أخذ العلم عن ابن ملكون والشريشي والسهيلي ومن تلاميذه الشَّلوبيني وابن عبد النور. وتوفي سنة 618 هـ.تنظر ترجمته في إشارة التعيين 315 والبلغة ص 198 وغاية النهاية 157/2 وبغية الوعاة ا/121.(ينظر المصدر اللاحق المنقول منه كلام الجوجري وقال المحقق ينظر قول ابن طلحة هذا في ارتشاف الضرب 412/1 وتوضيح المقاصد 17/1.

[3] شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: 889هـ)؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تح: نواف بن جزاء الحارثي،ن: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)،ط: الأولى، 1423هـ/2004م،عج: 2،ج1ص163.

بمرادفه؛ كقوله الشاعر: ((أنت بالخير حقيق قمن [1])) أي: جدير، ويكون المرادف فعلا واسما. ولا يزيد التكرير عن ثلاث؛ لأنه لم يقع أكثر منها في كلام العرب، وإن كان ضميرا متصلا؛ وصل بما وصل به المؤكد؛ نحو: "عجبت منك منك"،وإن كان فعلا أو حرفا جوابيا فواضح؛ كقولك: "قام قام زيد" وقوله جميل بن معمر: [الكامل]:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها...[2]

وإن كان غير جوابي؛ وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا، نحو:﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون،: 35]، وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا؛ نحو: "إن زيدا إن زيدا فاضل" أو "إن زيدا إنه فاضل"؛ وهو الأولى لأن إعادة الضمير أولى وأفصح، من إعادة اللفظ؛ لأنه الأصل، ويلزم من إعادة اللفظ التكرار، وإيهام أن الثاني غير الأول، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾[آل عمران: 107]"[3]

وعليه فحروف الجواب يمكن حذف الكلام المتعلق بالجواب بها عن نفي أو تأكيد كلام سابق، يقابلها في أسلوب التوكيد إن المخففة من الثقيلة ، لكن في عدها من حروف الجواب ، خلاف بين النحاة ، لورود شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب ، في الاستشهاد بها

---

[1] شرح ابن عقيل، الشاهد(328).(حاشية الخضري على ابن عقيل،ن:دار الكتب العلمية،ج2،ص137.)

[2] خزانة الأدب للبغدادي:الشاهد الستون بعد الثلاثمائة.

[3] ينظر؛عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط: –،عج: 4،ص(293إلى309)

دخول الاحتمال المبطل للاستدلال ، ومنها التوجيه لقوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴾[طه(63)]،"

حيث دار حول هذه الآية كلام كثير، وورد ت فيها أكثر من قراءة فقرأ " «حفص» « إن » بتخفيف النون، «هذان» بالألف بعدها نون خفيفة، على أن « إن » مخففة من الثقيلة مهملة، و «هذان» مبتدأ، و«ساحران» الخبر، و «اللام» هي الفارقة بين « إن » المخففة والنافية، وقرأ «ابن كثير» مثل قراءة «حفص» إلا أنه شدد النون من «هذان» وذلك للتعويض عن ألف المفرد التي حذفت في التثنية، وقرأ «أبو عمرو» « إنّ » بتشديد النون، و «هذين» بالياء، على أن « إنّ » هي المؤكدة العاملة، و «هذين» اسمها، و «اللام» للتأكيد، و «ساحران» خبرها، وقرأ الباقون « إنّ » بتشديد النون، و «هذان» بالألف، على أن « إنّ » هي الناصبة أيضا، و «هذان» اسمها، جاء على لغة «لبني الحارث ابن كعب» يلزمون المثنى الألف في كل حال..."[1]

والإشكال وقع في قراءة :﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[طه(63)]، بالتشديد وبالألف، فقرأ بها نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر وتحتمل هذه القراءة أكثر من توجيه، منها:...(إن) بمعنى نعم، فتكون غير عاملة، وتكون (هذان) مبتدأ، و (ساحران) خبر لمبتدإ محذوف والتقدير: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان)، ولا يكون

[1] محمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)؛ القراءات وأثرها في علوم العربية،ن: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط: الأولى، 1404 هـ - 1984 م،عج: 2،ج2ص154.

(لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ..." [1] قال المبرد: أحسن ما قيل في هذا أن يجعل: "إن" بمعنى "نعم"، المعنى: "نعم هذان لساحران" فيكون ابتداء وخبرًا قال الشاعر:

ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت: إنَّه [2]

أي: نعم. فإن قيل: اللام لا تدخل بين المبتدأ وخبره، لا يقال: زيد لقائم، فما وجه هذان لساحران؟.

الجواب في ذلك: أن من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ، فيقول: زي لأخوك، قال الشاعر:

خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل العلاء ويكرم الأخوالا [3][4]

وضعف هذا الوجه بأن كونها بمعنى نعم لم يثبت، أو هو نادر. وعلى تقدير الثبوت من غير ندرة ليس قبلها ما يقتضي، جوابا حتى تقع نعم في جوابه. والقول بأنه يفهم من صدر الكلام أن منهم من قال: هما ساحران فصدق وقيل: نعم بعيد. ومثله القول بأن ذلك تصديق لما يفهم من قول فرعون:﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: 57]، وأيضا إن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

---

[1] محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور (معاصر)؛ مقدمات في علم القراءات،ن: دار عمار – عمان (الأردن)،ط: الأولى، 1422 هـ – 2001 م،عج: 1،ص231.

[2] خزانة الأدب: الشاهد الخامس عشر بعد التسعمائة.

[3] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، الشاهد الثالث والسبعون بعد المائة.ج1ص533.

[4] السيد رزق الطويل (ت: 1419هـ)، مدخل في علوم القراءات،ن: المكتبة الفيصلية،ط: الأولى 1405هـ – 1985م،عج: 1،ص296.

وأجيب عن هذا بأن اللام زائدة وليس للابتداء كما في قوله:

أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من اللحم بعظم الرقبة"[1][2]

قال القاسمي " وأجاب الشمنّي، بأن التنازع فيما بينهم، وإسرار النجوى، يتضمن استخبار بعضهم من بعض. فهو جواب للاستخبار الضمنيّ. ولا يخفى بعده. فإن إسرار النجوى فيما بينهم ليس في الاستخبار عن كونهما ساحرين، بل هم جزموا بالسحر فقالوا: ﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: 57]، ثم أسروا النجوى فيما يغلبان به موسى. إلا أن يقال: محطّ الجواب قوله: فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ إلخ، وما قبله توطئة. وقد رد في (المغني) هذا التخريج بأن مجيء (نعم) شاذ حتى نفاه بعضهم."[3]

والخلاصة: أن المرادي استشهد بقراءة متواترة ذكر فيها وقوع إن بمعنى نعم وارد في كلام العرب كما ذهب إلى ذلك المبرد ، لكن في القرآن الكريم تذكر استئناسا لا استدلالا، لندرته ولهذا ردها أبو عبيد وابن هشام

(2) استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة نصاً في حكم نحوي :

---

[1] شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية،(الشاهد:86)ج1،ص123/122.

[2] شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،تح: علي عبد الباري عطية،ن: دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى، 1415 هـ،عدد الأجزاء: 16 (15 ومجلد فهارس)،ج8ص533.

[3] محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)؛ محاسن التأويل،تح: محمد باسل عيون السود،ن: دار الكتب العلميه – بيروت،ط: الأولى – 1418 هـ،ص132.

قال المرادي:(وأما همزة النداء فهي حرف مختص، كسائر احرف النداء، ولا ينادى بها إلا القريب مسافة وحكماً، كقول أمرىء القيس:

أفاطم، مهلاً، بعض هذا التدلل

وجعل بعضهم من ذلك قراءة الحرمين ﴿ أمن هو قانت ﴾، بتخفيف الميم. وتحتمل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على من، ومن مبتدأ وخبره محذوف، تقديره، أمن هو قانت كغيره؟ حذف، لدلالة الكلام عليه"[1]

وبيان ذلك أن : " أحرف التي ينادى بها... ثمانية: الهمزة، وأي مقصورتين، وممدوتين ويا وأيا، وهيا، ووا." [2] وتختص الهمزة في أحكامها أن" ذهب جمهور النحاة أنها للقريب، وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط، وفي هذا خرق لإجماعهم، وذكر ابن مالك – في شرح التسهيل– أن النداء بها قليل، وفي كلام العرب؛ وتبعه ابن الصائغ –في حواشي المغني– ويقول السيوطي: "وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف".[3]

ومن شواهد النداء بالهمزة توجيه القراءات في قوله تعالى:﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا

[1] الجنى الداني ص 36/35.

[2] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط: –،عج: 4،ج4،ص3.

[3] المصدر نفسه،ج4،ص3.(نقل الخلاف المحقق عن همع الهوامع، ومغني اللبيب: ، ورصف المباني.)

يَعۡلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [الزمر:9]، يقول ابن جرير الطبري" اختلفت القرّاء في قراءة قوله: (أَمِنَ) فقرأ ذلك بعض المكيين وبعض المدنيين وعامة الكوفيين:"أمن" بتخفيف الميم، ولقراءتهم ذلك كذلك وجهان: أحدهما أن يكون الألف في"أَمَّنْ" بمعنى الدعاء، يراد بها: يا من هو قانت آناء الليل، والعرب تنادي بالألف كما تنادي بيا، فتقول: أزيد أقبل، ويا زيد أقبل... والثاني: أن تكون الألف التي في قوله:"أمن" ألف استفهام، فيكون معنى الكلام: أهذا كالذي جعل لله أندادا ليضلّ عن سبيله، ثم اكتفى بما قد سبق من خبر الله عن فريق الكفر به من أعدائه، إذ كان مفهوما المراد بالكلام، ...

وقرأ ذلك بعض قرّاء المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة: (أَمَّن) بتشديد الميم، بمعنى: أم من هو؟ ويقولون: إنما هي (أَمَّن) استفهام اعترض في الكلام بعد كلام قد مضى، فجاء بأم، فعلى هذا التأويل يجب أن يكون جواب الاستفهام متروكا من أجل أنه قد جرى الخبر عن فريق الكفر، وما أعدّ له في الآخرة، ثم أتبع الخبر عن فريق الإيمان، فعلم بذلك المراد."[1] وبذلك يظهر تخصيص عموم حكم (يا) النداء في قول أبي حيان:" وَعَلَى كَثْرَةِ وُقُوعِ النِّدَاءِ فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَقَعْ نِدَاءً إِلَّا بِهَا"[2] فقد وقع بتأوّل في هذه القراءة

والخلاصة :أن المرادي جاء بالقراءة نصاً في أن الهمزة تأخذ حكم يا في النداء للقريب. وهو قول جمهور النحاة.

---

[1] محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)؛ جامع البيان في تأويل القرآن،تح: أحمد محمد شاكر،ن: مؤسسة الرسالة،ط:1/، 1420 هـ - 2000 م،عج: 24،ج21،ص265.

[2] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)؛ البحر المحيط في التفسير،تح: صدقي محمد جميل،ن: دار الفكر - بيروت،ط: 1420 هـ،ج1،ص151.

(3) مبحث: استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة لتقرير قياس في شاهد شعري:

ومن هذا ما استدل به المرادي في إثبات اسمية الكاف المتصلة ببعض الأفعال أو كونها حرف خطاب:" كما في قول الشاعر:

(وحنت وما حسبتك أن تحينا)[1]

لأن حسب تنصب مفعولين فالكاف إما أن تكون حرف خطاب أو هي مفعول أول لحسب ، وحمله على ذلك وجود أن بعدها. فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار ب أن والفعل عن اسم عين، وخرجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول، وأن تحين بدل منه، سد مسد المفعول الثاني، لأن التعويل على البدل. وعلى ذلك خرج الزمخشري، وغيره، قراءة حمزة :﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾[عمران: 178] "[2].

وبيان ذلك أن "حَذْفُ أَحَدِ مَفْعُولَيْ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا عَزِيزٌ جِدًّا، وَلِذَلِكَ وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ."[3] وعليه فالقياس النحوي يرفض هذا الاستعمال، وما ورد منه قليل لابد من تأويله، لكن قراءة حمزة ، تثبته وتفرض له توجيهاً لعدم صحة التأويل فيها لوقوع اللَبس في المعنى، فجاءت القراءات شاهدا على هذا القليل في الآية .

---

[1] الشاهد(329)؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ن : دار الفكر– بيروت، ط(6): 1985، تح : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، عدد الأجزاء : 1، ص241. تح: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد،عج:3،ج1.

[2] الجنى الداني، ص94.

[3] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير،تح: صدقي محمد جميل، ن: دار الفكر – بيروت ، ط: 1420 هـ،ج3ص362.

فلقد " قرأ الجمهور «يحسبن» بالغيبة، وحمزة بالخطاب، وحكى الزّجّاج عن خلق كثير كقراءة حمزة إلا أنهم كسروا «أنما» ونصبوا «خير» وأنكرها ابن مجاهدٍ ...وقرأ يحيى بن وثاب بالغيبة وكسر «إنما» . وحكى عنه الزمخشري – أيضاً – أنه قرأ بكسر «أنما» الأولى وفتح الثانية مع الغيبة، فهذه خَمْسُ قراءاتٍ"[1].

وحل الإشكال في توجيه قراءة حمزة يقول ابن عادل الحنبلي" وأما قراءة حمزة فاضطربت فيها أقوال الناس وتخاريجهم، حتى أنه نُقل عن ابن أبي حاتم أنها لحن ، قال النحاس: وتابَعَهُ على ذلك [جماعة] وهذا لا يُلتفت إليه، لتواترها.

وفي تخريجها ستة أوجُهٍ:][منها البعيد المعترض عليه، ومنها القريب المقبول، ومن الأخير]: أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً به، و {إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ليزدادوا إِثْمَاً} في موضع المفعول الثاني، و {أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ} مبتدأ وخبر اعترض به بين مفعولي «تحسبن» ففي الكلام تقديم وتأخير، ...وإنما جاز أن تكون «أن» المفتوحة مبتدأ بها أول الكلام؛ لأن مذهبَ الأخفش ذلك، وغيره يمنع ذلك، فإن تقدم خبرها عليها – نحو: ظني أنك منطلق، أو «أما» التفصيلية، نحو أما أنك منطلق فعندي، جاز ذلك إجماعاً."[2]

والخلاصة: إن المرادي استشهد بالقراءة المتواترة على تقرير حكم في شاهد شعري ردا على

---

[1] أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)؛ اللباب في علوم الكتاب،تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،ن: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ،ط: الأولى، 1419 هـ –1998م ،عدد الأجزاء: 20 ،ج6ص71/–ص68.

[2] أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)؛ اللباب في علوم الكتاب،تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،ن: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان ،ط: الأولى، 1419 هـ –1998م ،عج: 20 ،ج6ص71/70/69.

ابن أبي حاتم ، وهو أن تقع الكاف المتصلة بالفعل المتعدي لمفعولين ثانيهما مصدر غير صريح مفعولا به أول حملا على قراءة حمزة ، وذلك عن طريق القياس، وهو ما ذهب إليه النحاس.

(4)استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة ، لحصر حكم :

قال المرادي:" لام الجحود. وهي اللام الواقعة بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظاً، أو معنى. نحو: ما كان زيد ليذهب، ولم يكن زيد ليذهب. وسميت لام الجحود، لاختصاصها بالنفي. قيل: ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا ما ولا دون غيرهما. قلت: الظاهر مساواة إن النافية لهما في ذلك، وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى " وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال " لام الجحود، على لا قراءة غير الكسائي"[1]

وبيان ذلك :" أن "الأصل في الكلام التأسيس دون التوكيد،[وحقيقته ما يكون بين جملتين من التشابه في آداء المعنى إلى حد المطابقة فيكون] معنى التأسيس: أن الثانية لها معنى مستقل. ومعنى التوكيد: أن الثانية بمعنى الأولى. وللعلماء رحمهم الله في هذه المسألة رأيان، يقول أولهما: إن الجملتان بمعنى واحد،[مثاله] قول النبي صلى الله عليه وسلم:"إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ" وأكد ذلك بقوله: "وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"،والرأي الثاني يقول: إن الثانية غير الأولى، فالكلام من باب التأسيس لا من باب التوكيد؛ والقاعدة: أنه إذا دار الأمر بين كون الكلام تأسيساً أو توكيداً فإننا نجعله تأسيساً، وأن نجعل الثاني غير الأول، لأنك لو

[1] الجنى الداني، 105.

جعلت الثاني هو الأول صار في ذلك تكرار يحتاج إلى أن نعرف السبب" [1] فالتأسيس يثبت التغاير ،والتأكيد يكون بمعنى واحد.

ومثاله من القرآن الكريم، ما جاء في توجيه أبي حيان لقوله تعالى:﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[إبراهيم(46)] ففي "«لِتَزُولَ» قرأ العامَّةُ بكسر اللام، والكسائيُّ بفتحِها فأمَّا القراءةُ الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدُها: أنها نافيةٌ واللامُ لامُ الجحودِ؛ لأنها بعد كونٍ منفيّ، وفي «كان» حينئذٍ قولان، أحدُهما: أنها تامَّةٌ، والمعنى: تحقيرُ مَكْرِهم، أنه ما كان لتزولَ منه الشرائع التي كالجبالِ في ثبوتِها وقوتِها. ويؤيد كونَها نافيةً قراءةُ عبد الله: «وما كان مَكْرُهم» .

القول الثاني: أنها ناقصةٌ، وفي خبرِها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوفٌ واللامُ متعلقةٌ به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللام وما جَرَّتْه، كما هو مذهبُ الكوفيين...،الوجه الثاني: أن تكونَ المخففةَ من الثقيلة. قال الزمخشري: «وإنْ عَظُمَ مكرُهم وتبالغَ في الشدَّةِ، فضرب زوالَ الجبالِ منه مثلاً لشدَّته، أي: وإنْ كان مَكْرُهم مُعَدَّاً لذلك» .

وقال ابن عطية: «ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءةِ: تَعظيمَ مَكْرِهم، أي: وإن كان شديداً، إنما يفعل لتذهب به عظامُ الأمور» فمفهومُ هذين الكلامين أنها مخففةٌ لأنه إثباتٌ، والثالث: أنها شرطيةٌ، وجوابُها محذوف، أي: وإنْ كان مكرُهم مُعَدَّاً لإزالةِ أشباهِ الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازِيْهم بمكرٍ هو أعظمُ منه. وقد رُجَّح

[1] محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)؛ شرح الأربعين النووية،ن: دار الثريا للنشر،عج: 1،ص8.

الوجهان الأخيران على الأول وهو أنها نافيةٌ؛ لأن فيه معارضةً لقراءة الكسائي، وذلك أن قراءَته تُؤْذِنُ بالإثباتِ، وقراءةَ غيره تُؤْذن بالنفي؛ وقد أجاب بعضُهم عن ذلك بأنَّ الحالَ في قراءة الكسائي مُشارٌ بها إلى أمورٍ عظام غيرِ الإسلامِ ومُعجزاتِه كمكرهم صلاحيةَ إزالتها، وفي قراءةِ الجماعةِ مُشارُ بها إلى ما جاء به النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الدين الحق، فلا تَعارُضَ،إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفياً وإثباتاً"[1].

ففي قراءة لتزول بالنصب تغاير من جهة أن مكرهم ضعيف فلا يبلغ أن يزيل الجبال،وفي قراءة، لتزول بالرفع تأكيد لقوة مكرهم لولا أن الله سلم منه، إلاَ أنه لا يمكن تقديم قراءة على قراءة، فنقول الأولى قراءة العامة دون قراءة الكسائي .

والخلاصة: أن المرادي في توجيه الآية سرده ا دليلا على إثبات النفي السابق للام الجحود يكون بأن النافية وهي واضحة الدلالة في ذلك ، إلا أنه قليل ولهذا أثبتها بعد التسليم في ورود لا الجحود بعد نفي ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا ما ولا ، وهو مذهب تفرد بتقريره انطلاقاً من القراءات.

(5)_تصحيح المرادي في الاستشهاد بالقراءة المتواترة ودلالتها على الحكم في قراءة شاذة:

يقول المرادي:" مقتضى كلام الزمخشري أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع، ولم تتقدم إن، فالمبتدأ محذوف بعدها. قال في الكشاف: فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على

[1] : أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (ت: 75هـ)؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،تح: الدكتور أحمد محمد الخراط،ن: دار القلم، دمشق،عج:11 ،ج7ص127.

سوف – يعني: في قوله تعالى " ولسوف يعطيك ربك فترضى " – قلت: هي لام المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة. والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في لأقسم – يعنى " لأقسم بيوم القيامة " على قراءة ابن كثير – وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء. فلام القسم لا تدخل على المضارع، إلا مع نون التوكيد. فبقي أن تكون لام الابتداء. ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك.

قلت: أما قوله فلام القسم لا تدخل على المضارع، إلا مع نون التوكيد ليس على إطلاقه. بل هو مشروط عند القائلين به، وهم البصريون، بألا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس أو قد، أو بمعموله. فيمتنع حينئذ دخول النون. فقد اتضح أن عدم النون في ولسوف ليس مانعاً من جعل اللام جواب القسم. وأما الكوفيون فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون. وأما في " لأقسم بيوم القيامة " فقد أوله بعض البصريين على إرادة الحال. وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه اللام وحدها."[1]

وبيان ذلك أن" الأَسْماءُ التي لها الصَّدارةُ بنفسها هي: أسْماءُ الاستِفهام، والشَّرط، وما التَّعَجُّبيَّة، وكم الخبريَّة، وضمير الشأن، وما اقترن بلام الابتداء، نحو: "مَنْ أنْتَ؟ ". و "منْ

[1] الجنى الداني،ص(227/226).

يَقُمْ أَقُمْ مَعَه" و "ما أحسنَ الصدقَ" و "كمْ فَرَسٍ لي" و ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[الإخلاص:1] و " لزَيْدٌ قائمٌ "[1]

وفي لام الابتداء خلاف لتداخلها مع لام القسم ، بسبب تخلف شرط من شروطها من أجل قيام الحكم ، ومنها ما في توجيه قوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾[القيامة(1)(2)]، كيف يقسم سبحانه بيوم القيامة وقد سبق بـ (لا) النافية؟.

والجواب: في قاعدة أن نفي النفي إثبات[2] ، و في القرآن نفي لنفي إنكار الكفار للمعاد ، قال تعالى:﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[النحل (38)]، فرد سبحانه وتعالى قولهم في كثير من الآيات؛ يقول ابن كثير ،في قوله سبحانه:﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾[المعارج 40]، أي: الذي خلق السموات وَالْأَرْضَ، وَجَعَلَ مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا، وَسَخَّرَ الْكَوَاكِبَ تَبْدُو مِنْ مَشَارِقِهَا وَتَغِيبُ فِي مَغَارِبِهَا. وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا يَزْعُمُونَ أَنْ لَا مَعَادَ وَلَا حِسَابَ، وَلَا بَعْثَ وَلَا نُشُورَ، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ وَاقِعٌ وَكَائِنٌ لَا مَحَالَةَ. وَلِهَذَا أَتَى بِ "لَا" فِي ابْتِدَاءِ الْقَسَمِ

[1] عبد الغني بن علي الدقر (ت: 1423هـ)؛ معجم القواعد العربية،طبعة دار القلم (دمشق)،:ج1ص301.

[2] ينظر:تقي الدين أحمد بن تيمية؛ درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول،ن : دار الكتب العلمية – بيروت – 1417هـ – 1997م.، تح: عبد اللطيف عبد الرحمن، عدد الأجزاء : 10،ج5، ص189.

لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْمُقْسَمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ، وَهُوَ مَضْمُونُ الْكَلَامِ، وَهُوَ الرَّدُّ عَلَى زَعْمِهِمُ الْفَاسِدِ فِي نَفْيِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ"[1]

وهذا ما يفسر توجيه النحويين وغيرهم ، لما أشكل من قوله تعالى﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾[القيامة(1)(2)]، يقول ابن كثير:" قَدْ تَقَدَّمَ غَيْر مَرَّة أَنَّ الْمُقْسَم عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُنْتَفِيًا جَازَ الْإِتْيَان بِلَا قَبْل الْقَسَم لِتَأْكِيدِ النَّفْي وَالْمُقْسَم عَلَيْهِ هَهُنَا هُوَ إِثْبَات الْمَعَاد وَالرَّدّ عَلَى مَا يَزْعُمهُ الْجَهَلَة مِنْ الْعِبَاد وَمِنْ عَدَم بَعْث الْأَجْسَاد وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى:" لَا أُقْسِم بِيَوْمِ الْقِيَامَة وَلَا أُقْسِم بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَة " قَالَ الْحَسَن أُقْسِم بِيَوْمِ الْقِيَامَة وَلَمْ يُقْسِم بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَة وَقَالَ قَتَادَة بَلْ أَقْسَمَ بِهِمَا جَمِيعًا هَكَذَا حَكَاهُ اِبْن أَبِي حَاتِم وَقَدْ حَكَى اِبْن جَرِير عَنْ الْحَسَن وَالْأَعْرَج أَنَّهُمَا قَرَآ " لَأُقْسِم بِيَوْمِ الْقِيَامَة" وَهَذَا يُوَجِّه قَوْل الْحَسَن لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الْقَسَم بِيَوْمِ الْقِيَامَة وَنَفَى الْقَسَم بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَة وَالصَّحِيح أَنَّهُ أَقْسَمَ بِهِمَا جَمِيعًا مَعًا كَمَا قَالَهُ قَتَادَة رَحِمَهُ اللَّه وَهُوَ الْمَرْوِيّ عَنْ اِبْن عَبَّاس وَسَعِيد بْن جُبَيْر وَاخْتَارَهُ اِبْن جَرِير"[2]

إلاَ إنَه وقع إشكال في قراءة: { لَأُقْسِم بِيَوْمِ الْقِيَامَة}، وهو أن النحاة اشترطوا في لام القسم عند دخولها على الفعل المضارع توكيده بالنون، ولهذا استبعد الزمخشري أن تكون اللام لام قسم، واعتبرها لام ابتداء في قوله تعالى :﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾[الضحى(5)]،

[1] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)؛ تفسير القرآن العظيم،تح: سامي بن محمد سلامة،ن: دار طيبة للنشر والتوزيع،ط: الثانية 1420هـ - 1999 م،عج: 8،ج8ص229.

[2] المصدر السابق ،ج 8 ص275.

والخلاصة: إن اللام في قوله تعالى:{ لأقسم بيوم القيامة " على قراءة ابن كثير، لام جواب القسم وهي الدليل من السماع عند الكوفيين على عدم اشتراط دخول النون على الفعل المضارع الدال على الاستقبال، و أوله بعض البصريين على إرادة الحال. وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه اللام وحدها، فهنا تحاكمت كلا المدرستين إلا السماع، لكن البصريين تأولوا بتأويل لا يرد السماع فهو مطرد في السماع، موافق للقياس.

-2- مبحث: استشهاد المرادي بالقراءات الشاذَة وأثرها في توجيه الخلاف النحوي وفيه :

-مطلب: استشهاد المرادي بالقراءة الشاذة القرآنية لتعميم حكم نحوي:

يقول المرادي في مبحث الهمزة :" والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم المتصلة، لكثرته نظماً ونثراً. فمن النظم قول الشاعر:

(لعمرك، ما أدري، وإن كنت دارياً: ... بسبع، رمين الجمر، أم بثماني؟)

وأبيات أخر، لا حاجة إلى التطويل بإنشادها. ومن النثر قراءة ابن محيصن " سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم " بهمزة واحدة."[1]

وبيان ذلك أن " الاستفهام يقع صدر الجملة، وإنما لزم تصديره، لأنك لو أخّرته تناقض كلامك، فلو قلت: جلس زيد أين؟... جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تقدّم الاستفهام، فتقول: أين جلس زيد؟...لأنّ مرادك أن تستفهم

[1] الحسن بن قاسم المرادي؛ الجنى الداني شرح حروف المعاني، تحقيق:فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،طبعة:دار الكتب العلمية بيروت_لبنان،الطبعة الأولى(هـ1413_1992م)،ص36/30.

عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد،... فزال بتقديم الاستفهام التناقض"." وقد ورد الاستفهام بمعان مباينة له، فمن ذلك مجيئ" [1]... لفظ الاستفهام الصريح المستعمل بالهمزة وأم خبرا ... وأكثر ما يجيء هذا بعد التسوية كقوله [تعالى]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[البقرة:6]، أي سواء عليهم إنذارك إيّاهم وترك إنذارك ، ... ومثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية... وحذف الهمزة في قوله:

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان[2]

أراد: أبسبع؟ وقد قيل في قول عمر بن أبى ربيعة:

ثم قالوا تحبّها قلت بهرا ... عدد القطر والحصى والتّراب[3]

إنه أراد: أتحبّها؟ فحذف همزة الاستفهام، وقيل: إنه أراد الخبر، أي أنت تحبّها. ومعنى: «قلت بهرا»: أى قلت: نعم أحبّها حبّا بهرني بهرا. ومما لم يختلف فى حذف همزة الاستفهام ... حكاية [قول] موسى عليه السلام: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء 22]، إن المراد: أو تلك؟" [4]، يقول: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير في حذف

---

[1] ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: 542هـ)؛ أمالي ابن الشجري،تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، ن:مكتبة الخانجي،القاهرة،ط:1413،1 هـ-1991م، عدد الأجزاء:3/ج1ص402.

[2] عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسبويه، تح:عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي القاهرة ،ط:3 ، 1408هـ/1988م، عج:4، ج3ص175..

[3] نفس المصدر ج1، ص311.

[4] ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت: 542هـ)؛ أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ن:مكتبة الخانجي، القاهرة،ط:1، 1413 هـ -1991م،عج: 3/ج1ص 406 إلى408 بتصرف.

همزة الاستفهام: "وأكثر ما رأيته جاء في الحديث ؛ فحذف الهمزة جاء في أحاديث كثيرة، منها قوله – صلّى الله عليه وسلّم:(وإن زنى، وإن سرق؟)."[1] "[2]"، لكن في الشعر هو مشروط بالضرورة[3]" وذهب سيبويه إلى أن ذلك لا يجوز، قال سيبويه: إذا حذفت همزة الاستفهام انقلب المعنى وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط وقد لحن عمر بن أبي ربيعة في قوله: (ثمّ قالوا تحبّها قلت بهرا) أي أتحبها. وقال أبو العباس: ليس الأمر عندي كذلك إنما هو إلزام أي: ثم قالوا أأنت تحبها"[4] وأما في القران الكريم فهو مطرد وإن كانت "قراءة ابن محيصن تُعدُّ في الشواذِّ، وليست قريبة من قراءة السبعة (وإنما سُمِّيت شاذَّة لعدم استفاضتها في النقل، وقد

---

[1] مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)؛ البديع في علم العربية،تح ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين،ن: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ،ط:1، 1420 هـ،عج: 2ص100،(من مقدمة المحقق).

[2] (ومثال الحديث مما لم يختلف في حذف همزة الاستفهام فيه""في قوله – عليه السلام –: "فبِكْرًا تزوجتَ أم ثيِّبًا"... تقديرُه: أبكرًا تزوجتَ؛ لأن (أم) لا يُعطف بها إلا بعد همزة الاستفهام"،[ف]الحرف المقدر هو همزة الاستفهام؛ لكون (أم) عطَفت ما بعدها على ما قبلها، وبيان ذلك فيما يلي:للحرف المُهمَل (أم) أقسامٌ عدة: إذ تأتي عاطفةً، وزائدةً، واستفهاميةً، وللإضراب، و (أم) في هذا الحديث عاطفةٌ؛ وذلك لأسباب منها:...كونها متصلة معادلة لهمزة الاستفهام[و] مجيئها بعد همزة الاستفهام) ينظر؛ داود بن سليمان الهويمل؛ المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن، إشراف: د. سليمان يوسف خاطر ،ن: رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية،العام الجامعي: 1437/ 1438 هـ،عج: 1ص169.

[3] يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)؛ شرح المفصل للزمخشري،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط: الأولى، 1422 هـ – 2001 م،عج: 6 (5 وجزء للفهارس)ج5،ص103.

[4] محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: 778 هـ)؛ شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،دراسة وتح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون،ن: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية،ط: 1، 1428 هـ،عج: 11 تنبيه: أواخر الباب 74 وكذا كامل الأبواب 75 و 77 إلى 80 ليست من قلم ناظر الجيش، إنما أكملها المحققون على نهجه،ج3ص1540،و1541.

تكون فصيحة في اللفظ، وقوية المعنى)[1]

والخلاصة: أن المرادي استشهد بالقراءة الشاذة في حذف همزة الاستفهام ردا على ما ذهب إليه سيبويه في ذلك، وهو مطرد في كلام العرب إذا كان بعدها أم المتصلة ، وهو وإن اختلف فيه في الشعر ، فهو في الحديث والقران شائع وهو ما ذهب إليه المبرد، ويدل

(2)استشهاد المرادي بالقراءة الشاذة مع دفع تأويل عن عمومها في الحكم النحوي:

يقول المرادي:" ومذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة. قال السهيلي: إذا قلت: قعدت به، فلا بد من مشاركة، ولو باليد. ورد عليهما بقوله تعالى " ذهب الله بنورهم "، لأن الله تعالى، لا يوصف بالذهاب مع النور. وأجيب بأنه يجوز أن يكون تعالى، وصف نفسه بالذهاب، على معنى: يليق به، كما وصف نفسه بالمجيء، في قوله " وجاء ربك ". وهذا ظاهر البعد. ويؤيد أن باء التعدية بمعنى الهمزة قراءة اليماني ﴿ أذهب الله نورهم ﴾.[2]

وبيان ذلك أن من القواعد المطردة في باء التعدية ، ما يقولهالكشميري في شرح حديث :" النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ...:«صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ، وَاجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِكَ وِتْرًا»[سنن الترمذي 437]...قوله: (أوتر بواحدة) هذا اللفظ لا

[1] مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار؛ شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي،اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر،ن: دار ابن الجوزي،ط: 1، 1431 هـ،عج: 1 ص231.

[2] الجنى الداني ص37.

يدل على الوتر بركعة واحدة فإن لفظ الوتر محمول إلى الخارج وليس المراد الوتر لغة، فإن معناه اجعل صلاتك وتراً معهوداً في الشريعة بركعة أي بضم ركعة لمقدمة.

إن الأسماء الشرعية كانت في اللغة متعدية مثل القراءة والوتر والمسح وغيرها، فإذا نقلت إلى الشريعة صارت لوازم فإن المراد يكون منها المدلولات الشرعية، فإذا أردنا تعديتها نجعلها متعدية بواسطة الباء فالباء في: «أوتر بواحدة» «وامسحوا برؤوسكم» باء التعدية، فإن المسح كان متعدياً في اللغة، فإذا نقلناه إلى المعنى الشرعي صار لازماً أي إمرار اليد المبتلة فعديناه بالباء.

ولا يتوهم أن في المعنى الشرعي أيضاً تعدياً، فإنه شبيه ما قيل: أن لا يعلمون، بمعنى: ليس لهم علم لازم، وكذلك فرق بين السميع صيغة الصفة المشبهة اللازم، والسامع صيغة اسم الفاعل المتعدي "[1].

إلا أن باء التعدية إذا اجتمعت مع همزة التعدية فهي بمعنى الحال ، يقول أبو حيان في تفسير قوله تعالى:﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[الإسراء(1)]:"، أَسْرى بِمَعْنَى سَرَى وَلَيْسَتِ الْهَمْزَةُ فيه للتعدية وعدّيا بِالْبَاءِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَعْدِيَتِهِ بِالْبَاءِ الْمُشَارَكَةُ فِي

[1] محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت: 1353هـ)؛ العرف الشذي شرح سنن الترمذي،تصحيح: الشيخ محمود شاكر،ن: دار التراث العربي –بيروت، لبنان،ط:1، 1425 هـ – 2004 م،ج1،ص411.

الْفِعْلِ،..."[1] فهي هنا للتعدية لا محالة ، لكنها لا تعني مشاركة الفاعل للمفعول لأن هناك فرقا بين قوله تعالى:"﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾،[البقرة17]، وَ(أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ)[ف]الْجَوَاب:[في] الْفَرْقُ بَيْنَ أَذْهَبَ وَذَهَبَ بِهِ أَنَّ مَعْنَى أَذْهَبَهُ أَزَالَهُ وَجَعَلَهُ ذَاهِبًا.

وَيُقَالُ ذَهَبَ بِهِ إِذَا اسْتَصْحَبَهُ، وَمَعْنَى بِهِ مَعَهُ، وَذَهَبَ السُّلْطَانُ بِمَالِهِ أَخَذَهُ قَالَ تَعَالَى:﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [يُوسُفَ: 15]، [وقوله تعالى]:﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[الْمُؤْمِنُونَ: 91]، وَالْمَعْنَى أَخَذَ اللَّهُ نُورَهُمْ ... فَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْإِذْهَابِ."[2]

والخلاصة : أن المرادي استشهد بالقراءة المتواترة على أن باء التعدية مثل همزة التعدية، إلا أنها في قوله تعالى:{ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ}، ضمن الفعل ذهب معنى فعل أزال وأذهب، وهو ما ذهب إليه أبو حيان في مثل هذا ردا على مذهب المبرد والسهيلي في ذلك "[3]

(3) نفي المرادي الاستشهاد بالقراءة الشاذة في تعميم حكم نحويٍ في النثر:

---

[1] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)؛ البحر المحيط في التفسير،تح: صدقي محمد جميل،ن: دار الفكر – بيروت،ط: 1420 هـ،ج7ص8.

[2] أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)؛ مفاتيح الغيب،ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط: الثالثة – 1420 هـ،ج2ص314.

[3] كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري؛ المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين،ن: دار ابن حزم،ط: الأولى، 1422 هـ - 2002 م،عدد عج: 1،262.(نقلاعن(المعجم المفصل في النحو د. عزيزة فوال))

يقول المرادي في توكيد الفعل بالنون : " فإذا استوفى هذه الشروط، وهو مستقبل، وجب عند البصريين توكيده بالنون. وأجاز الكوفيون حذف النون، اكتفاء باللام، لوردهفي الشعر. وجوازاً بعد إما نحو " فإما تخافن "، ولم يرد في القرآن بعد إما إلا مؤكداً. وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد إما واجب، في غير الضرورة. قلت: قد كثر حذف النون بعد إما في الشعر. وأما في النثر فعزيز. وقد حكي منه قراءة بعضهم " فإما ترين " بنون الرفع، ذكرها ابن جني، وهي شاذة "[1]

وبيان ذلك أن " الفعل ضربان: مبني وهو الأصل... والمعرب المضارع: نحو: يقوم، لكن بشرط سلامته من نون الإناث، ونون التوكيد المباشرة ... أما نون النسوة فلا يكون اتصالها به إلا مباشرًا؛ فإنه مع نون الإناث مبني على السكون... ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح ... مثله: كل فعل مؤكد مسند للواحد.

ويبنى على الفتح لتركبه مع النون تركيب خمسة عشر، ومثله "ترين" في قوله تعالى:﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾[مريم(26)]، مضارع مؤكد مسند لياء المخاطبة، وأصله قبل التوكيد: "ترأيين" نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، فصار "ترييين"، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار "ترين"، ثم دخل الجازم فحذف النون، وأكد، فالتقى ساكنان، وتعذر حذف أحدهما لما مر،

[1] الجنى الداني ،ص142.

فحركت الياء بالكسرة للمجانسة فصار: "ترين". فتبين أن النون لم تباشر الفعل ؛ للفصل بواو الجماعة، وياء المخاطبة، وألف الاثنين في مثل﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[يونس:86]، ولذلك أعرب إعرابًا تقديريا في: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ ﴾[آل عمران:186]؛ لأن علامة الرفع – وهي النون – محذوفة مقدرة الثبوت، ولفظيًا في "ترين" ؛ لأن حذف النون فيهما للجازم ... "[1].

والعلة في دخول التوكيد على الفعل المضارع بالنون لأن" مَظنَّةُ هذه النون الفعلُ المستقبلُ المطلوبُ تحصيلُه؛ لأنّ الفعل المستقبل غيرُ موجود، فإذا أُريد حصولُه، أُكّد بالنون إيذانًا بقوّة العناية بوجوده، ومظنّتُها: ما كان قسماً, أو أمراً, أو نهياً, أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنياً , كقولك: "بالله لأفعلن"، و"أقسمت عليك إلا تفعلن"، و"لما تفعلن" و"اضربن"، و"لا تخرجن"، و"هل تذهبن"، و"ألا تنزلن"، و"ليتك تخرجن".ولهذا لا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب"[2]

ولما كان الأصل في الإعراب للأسماء" بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد أو ضمير جماعة النسوة، تنبيهًا على أن الأصل في الأفعال البناء." [3]و" المراد بالأصل ... الغالب، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، وما جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يُسأل

---

[1] ينظر؛محمد عبد العزيز النجار؛ ضياء السالك إلى أوضح المسالك،ن: مؤسسة الرسالة،ط: الأولى 1422هـ – 2001م،عج: 4،ج1،ص58.

[2] ينظر؛ يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)؛ شرح المفصل للزمخشري،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط: الأولى، 1422 هـ – 2001 م،عج: 6 (5 وجزء للفهارس)،ج5،ص166.

[3] عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)؛ أسرار العربية،ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم،ط: الأولى 1420هـ- 1999م،عج: 1،ص266.

عن علته، ولهذا لا يُسأل عن علة بناء الفعل الماضي، وفعل الأمر، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه، لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب، وإنما كان الأصل في الفعل البناء؛ لِكونه لا تعرض له معانٍ مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب؛ لِكونه يعرض له أن تطرأ عليه معانٍ مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة."[1]

وبما أن الفعل المضارع فرع وسئل عن علة إعرابه، اشترط في توكيد الدال على الاستقبال منه شروط يدور حكم اتصال نون التوكيد معه وجوداً وعدماً وهي" ست حالات:الأولى: أن يكون توكيده واجبًا. الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيرًا. الرابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقلّ. السادسة: أن يكون ممتنعًا؛ فيجب تأكيده إذا كان مُثبتًا، مستقبلاً، فى جواب قسم، غير مفصول عن لامه بفاصل، نحو: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ ﴾[الأنبياء: 57] . وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوُّه من أحدهما شاذٌّ أو ضرورةٌ، ويكون قريبًا من الواجب إذا[كان] شرطًا لإنِ المؤكَّدة بما الزائدة، نحو :﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ﴾[الأنفال: 58] ...وهو قليل فى النثر، وقيل يختص بالضرورة، ويكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة

[1] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة: –،عدد الأجزاء: 4،ج1ص61.(الكلام للمحقق)

طلب: أمْرٍ، أَوْ نَهْي، أَوْ دُعاءٍ، أو عَرْضٍ، أو تمنٍّ، أو استفهام،..ويكون قليلا إذا كان بَعْدَ: لا: النافية، أو ما [النافية] التى لم تُسْبَق بإنِ الشرطية كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾[الأنفال: 25]، ... ويكون ممتنعًا إذا انتفتْ شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان فى جواب قسم منفىّ، ولو كان النافى مقدرًا، نحو تالله لا يذهبُ العُرْف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85]، أي: لا تفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: {لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1]، أو كان مفصولا من اللام، نحو: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [آل عمران: 158] ."[1]

والظاهر من حالة الوجوب اجتماع المؤكدات في الكلام كما في القسم ولام الابتداء وعدم الفصل؛ لتأتي رتبة الغلبة في توكيد الفعل بالنون بعد إما " وذلك أنهم قد أكّدواه بأكثر من مؤكد ... وذلك قولهم : لتقَومنّ ولتقعدنّ . فاللام والنون جميعا للتوكيد . وكذلك قول الله – جَلّ وعزّ :﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾[مريم(26)]، فما والنون جميعا مؤكّدتان . فأما اجتماع الحرفين في قوله :

وما إن لا تحاك لهم ثياب ...[2]

[1] أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)؛ شذا العرف في فن الصرف،تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ن: مكتبة الرشد الرياض،عج: 1،ص44.

[2] التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،لأبي حيان،تح:حسين هنداوي،ط:1،ن:دار القلم،عج:11،ص399.

وافتراقهما في لتفعلنّ وإمّا ترِينّ فلأنهم أشعروا لجمعهم إياهما في موضع واحد بقوّة عنايتهم بتوكيد ما هم عليه لأنهم كما جمعوا بين حرفين لمعنى واحد كذلك أيضا جعلوا اجتماعهما وتجاورهما تنويها وعَلَما على قوّة العناية بالحال . وكأنهم حذَوا ذلك على الشائع الذائع عنهم من احتمال تكرير الأسماء المؤكّد بها في نحو أجمع وأكتع وأبضع وأبتع وما يجري مجراه . فلّما شاع ذلك وتتوزع في غالب الأمرِ في الأسماء لم يخلوا الحروف من نحوٍ منه إيذانا بما هم عليه مما اعتزموه ووكّدوه ...فاعرف ذلك فرقا بين توكيد المعنى الواحد – نحو الأمر والنهي والإضافة – وتوكيد معنى الجملة في (امتناع اجتماع) حرفين لمعنى واحد وجواز اجتماع حرفين لمعنى جملة الكلام في لتقربنّ وإمّا ترِينّ ألا ترى أنك إذا قلت : هل تقومنّ ف (هل) وحدها للاستفهام وأما النون فلتوكيد جملة الكلام ، يدل على أنها لذلك لا لتوكيد معنى الاستفهام وحده وجودُك إياها في الأمر نحو اضربَنّ زيدا وفي النهي في لا تضربَنّ زيدا والخبر في لَتضربنّ زيدا والنفي في نحو قلمَّا تقومَنّ . فشِياعها في جميع هذه المواضع أدلّ دليل على ... كونها توكيدا لجملة القول لا لمعنى مفرد منه مخصوص لأنها لو كانت موضوعة له وحده لُخصّت به ولم تِشع في غيره كغيرها من الحروف"[1]

ولهذا ذهب البصريون إلى الحكم بالوجوب في اتصال الفعل بها؛ وجوز الكوفيون ذلك لوجود اللام وفيها كفايةٌ لحصول التوكيد، ومذهب البصريين راجحٌ ، في اكتفائهم بالسماع، وترك القياس كما فعل الكوفيون، بدليل وروده في كلام العرب ، وكذا هو في القرآن الكريم،

[1] أبي الفتح عثمان بن جني؛ الخصائص،ن: عالم الكتب – بيروت،تح: محمد علي النجار،عج: 3،ج3،ص109.

ومثلها حذف النون بعد إما ، فورودها في القرآن إلا مؤكدا بالنون، وكثرة الحذف في الشعر، فصار الحكم راجعا إلى السماع.

والخلاصة: أن المرادي استشهد بالقراءة الشاذة في حكم اتصال نون التوكيد بالفعل بعد إما على قلة حذفها في النثر لعدم وروده في القرآن إلا في الشاذ منه، وعلل ذلك بوجوده في قراءة شاذة، مع أنه في باب الهمزة أورد قراءة شاذة ، وهي قراءة ابن محيصن " سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم " بهمزة واحدة.، كدليل على حذف همزة الاستفهام مع أم،و يمكن القول أن الشاذ من القراءات على درجات ، ترجع إلى أنها مقبولة الاحتجاج ، ألا أن منها ما يكون الحكم بها مطردا أو غير مطرد، أو هو قليل أو نادر، مثل المسألة التي بين أيدينا، وهذا كله لا طعنا في الرواية، فهي في الاحتجاج اللغوي ، أولى حتى من الشعر كما يقول السيوطي في الاقتراح[1]، وإنما حكم القلة لكونها لم ترد في الاستعمال القرآني مطردة في كامل سوره، فما خرج عن ذلك فهو قليل، ويكون نادرا ، إذا كانت قراءة شاذة ، غير معروفة ألا من طريق واحد ، وهو ابن جني، لأن في مسألة حذف الهمزة غير مخالفة للاستعمال القرآني ، لوروده في الحديث :" وإن زنى وإن سرق"، وجدت عاضدا لها ، أما مسألة النون لا عاضد لها.

[1] الاقتراح:161.

الخاتمة

بعد التتبع لتعامل المرادي للقراءات القرآنية في كتابه الجنى الداني شرح حروف المعاني؛ توصلنا إلى النتائج التالية:

(1)- أن المرادي يستشهد بالقراءات القرآنية كأصل في الاستشهاد ، دون تفريق بين المتواتر والشاذ.

(2) – أورد المرادي في كتابه (الجنى الداني) قراءات مختلفة، فيها المتواترة، والشاذة، وقد تناول الكثير من هذه القراءات بشيء من البيان والتوجيه على مقتضى قواعد العربية، ونبّه على ما خرج من القراءات الشاذة عن أصول العربية والقياس الصحيح.

(3)- أن منهج المرادي في الاحتجاج بالقراءات يقوم على تقديم المتواتر والتعويل عليه، وتَوْجيه القراءات الشاذة غالباً على الأوجه المحتملة في العربية، إلا أنه يفرق في الاستشهاد بين القراءات الشاذة، فما وجد لها عاضدا من كلام العرب جعل الحكم فيها مطردا ، ويمكن القول أن الشاذ عند المرادي من القراءات على درجات ، ترجع إلى أنها مقبولة الاحتجاج ، ألا أن منها ما يكون الحكم بها مطردا أو غير مطرد، أو هو قليل أو نادر، بضابط وجود عاضد من كلام العرب كثرة أو قلة ، وهذا كله لا طعنا في الرواية، فهي في الاحتجاج اللغوي ، أولى حتى من الشعر.

- (4) إن المتتبع للقراءات القرآنية واستشهاد النحاة بها في الاستدلال لمذاهبهم، يلاحظ تفرقها وتفرعها في الأبواب والمسائل يحتم البحث في وضع معجم بحسب الأبواب النحوية تيسرا للطالب في الاستفادة من تأثير القراءات في القضايا النحوية.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

- القرآن الكريم.

- أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي؛ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، الناشر : مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.

- أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)؛ شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

- أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال؛ عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،لأبي حيان، تحقيق:حسين هنداوي، الطبعة:1، الناشر: دار القلم.

- الحسن بن قاسم المرادي؛ الجنى الداني شرح حروف المعاني، تحقيق:فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى(هـ1413_1992م).

- أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (ت: 75هـ)؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،تح: الدكتور أحمد محمد الخراط،ن: دار القلم، دمشق.

- أبي الفتح عثمان بن جني؛ الخصائص، الناشر: عالم الكتب – بيروت،تح قيق: محمد علي النجار.

- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)؛ تفسير القرآن العظيم،تح: سامي بن محمد سلامة،ن: دار طيبة للنشر والتوزيع،ط: الثانية 1420هـ - 1999 م.

– تقي الدين أحمد بن تيمية؛ درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – 1417هـ - 1997م، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن.

- أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)؛ اللباب في علوم الكتاب،تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان ،ط: الأولى، 1419 هـ -1998م.

- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)؛ البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت،ط: 1420 هـ.

- شرح ابن عقيل، الشاهد(328).(حاشية الخضري على ابن عقيل،ن:دار الكتب العلمية.)

- شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833 هـ)؛ النشر في القراءات العشر،تح قيق:علي محمد الضباع (ت 1380 هـ)، الناشر:المطبعة التجارية الكبرى[تصوير دار الكتاب العلمية].

- شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: 889هـ)؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تح: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ،(أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م.
- شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)؛ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، 1415 هـ.
- ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: 542هـ)؛ أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي،القاهرة، ط: 1413 هـ-1991م.
- عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح قيق: محمود الأرناؤوط،خ رج أ حاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)؛ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح قيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)؛ أسرار العربية، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ-1999م.

- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)؛ البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط: الأولى، 1376 هـ - 1957 م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي،ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)؛ مفاتيح الغيب،ن: دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط: الثالثة - 1420 هـ.

- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسبويه، تح:عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي القاهرة ،الطبعة:3 ، 1408هـ/1988م.

- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)؛ البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية .

- محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي :(ت: 1353هـ)؛ العرف الشذي شرح سنن الترمذي، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، الناشر: دار التراث العربي – بيروت، لبنان ، 1425 هـ – 2004 م.

- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)؛ جامع البيان في تأويل القرآن،تح: أحمد محمد شاكر،ن: مؤسسة الرسالة،ط: 1/، 1420 هـ – 2000 م.

- محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: 945هـ)؛ طبقات المفسرين للداوودي، ن: دار الكتب العلمية – بيروت،راجع النسخة وضبط،أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

- محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: 778 هـ)؛ شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون،ن: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية،ط: 1428 هـ.

- محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)؛ محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ن: دار الكتب العلميه – بيروت.

- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)؛ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح قيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

- محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت: 1057هـ)؛ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ،اعتنى بها: خليل مأمون شيحا ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ،الطبعة: الرابعة، 1425 هـ - 2004 م.
- يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)؛ شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب،ن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

المراجع:

- أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426هـ)؛ المدارس النحوية، الناشر: دار المعارف.
- السيد رزق الطويل (ت: 1419هـ)، مدخل في علوم القراءات، الناشر: المكتبة الفيصلية، الطبعة: الأولى 1405هـ - 1985م.
- خديجة الحديثي؛ الشاهد وأصول النحو عند سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت رقم(38)، سنة الطبع:1394هـ/1974.
- عبد الغني بن علي الدقر (ت: 1423هـ)؛ معجم القواعد العربية،طبعة دار القلم (دمشق).
- عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ)؛ معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي؛ دراسات في علوم القرآن الكريم، الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة: 1424/12هـ - 2003م.

- محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور (معاصر)؛ مقدمات في علم القراءات، الناشر: دار عمار - عمان (الأردن)، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور ؛ مقدمات في علم القراءات، الناشر: دار عمار - عمان (الأردن) ، 1422 هـ - 2001 م.
- محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)؛ شرح الأربعين النووية،ن: دار الثريا للنشر.
- محمد خان ؛ أصول النحو العربي، ن:مطبعة محمد خيضر جامعة بسكرة، طبعة:2012،.
- محمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)؛ القراءات وأثرها في علوم العربية،ن: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط: الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
- محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404 هـ)؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم،تصدير: محمود محمد شاكر،الناشر: دار الحديث، القاهرة.
- محمد عبد العزيز النجار؛ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى 1422هـ - 2001م.
- محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ)؛ إعراب القرآن وبيانه ، الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت) ، الطبعة : الرابعة ، 1415 هـ.
- مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار؛ شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي،اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر،ن: دار ابن الجوزي.
- مهدي المخزومي؛ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة:2، مكان الطبع: القاهرة - مصر، سنة الطبع: 1958 م.

مجلات ومواقع على الشبكة العنكبوتية:

- عبد الحميد عبد الواحد؛ بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة ، مقال نشر بالعدد الرابع من مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية ، من إعداد من جامعة صفاقس. تونس، ملحق بجامعة أمّ القرى – مكّة الكرّمة.

¯ http://www.alwaraq.net .

¯https://www.dorar-aliraq.net.

¯http://elmeda.net .

- http ://www.uobabylon.edu.

-

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى قراءة جديدة ، لما تعارف عليه الباحثون من تلحين النحاة للقراءات القرآنية ، دفاعا عن القرآن من إن يسام بأقلً من هذا ، لأنه يمكن تخريج جانب من التلحين على عدم الاستقراء لكلام العرب، فجاء هذا البحث مجليًا لبعض ذلك ، عن طريق طرح الخلاف النحوي .

Résumé de la recherche:

Cette recherche vise une nouvelle lecture, dans laquelle les érudits connaissent la composition des grammairiens pour les lectures coraniques, défendant le Coran, selon laquelle il est moins important que cela, car il est possible de produire une partie des compositions pour ne pas extrapoler aux Arabes. La grammaire.

Summary

This research aims at a new reading, in which scholars know the composition of grammarians for Qur'anic readings, defending the Koran, according to which it is less important than that, because it is possible to produce some of the compositions not to extrapolate to the Arabs . The grammar.

فهرس الموضوعات:

مقدمة 04

الفصل الأول :المرادي وكتابه الجنى الداني.

التعريف بالكتاب 11

التعريف بمؤلف الكتاب 13

أهمية دراسة حروف المعاني في الدرس اللغوي. 14

القراءات القرآنية وعلاقتها باللغة. 15

الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه. 18

بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة. 19

استشهاد المرادي بالقراءات المتواترة وأثرها في توجيه الخلاف النحوي وفيه :

استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة استئناسا لا نصاً. 23

استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة نصاً في حكم نحوي. 28

استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة لتقرير قياس في شاهد شعري. 31

استشهاد المرادي بالقراءة المتواترة ، لحصر حكم. 33

تصحيح المرادي في الاستشهاد بالقراءة المتواترة ودلالتها على الحكم في قراءة شاذة. 35

استشهاد المرادي بالقراءات الشاذَة وأثرها في توجيه الخلاف النحوي:

استشهاد المرادي بالقراءة الشاذة القرآنية لتعميم حكم نحوي. 39

استشهاد المرادي بالقراءة الشاذة مع دفع تأويل عن عمومها في الحكم النحوي. 42

نفي المرادي الاستشهاد بالقراءة الشاذة في تعميم حكم نحويٍ في النثر. 44

الخاتمة. **51**

قائمة المصادر والمراجع 53

ملخص البحث. 61

فهرس الموضوعات 62